

بجمع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وبيع الاول والاخر  
 فخذ من شهرها من قبل حذف بعض الحركات الا انهم جوفوا لانهم لم يروا  
 مثل هذا العلم بحرفي المضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الحرفين  
 عن الكشاف والتعدد وفي شرح المشافق لابن فرشته ربيع با  
 تنوين والاول صفة واذن المضاف اليه الاول غلط شهر ربيع منه  
 اتفاقا ثم اختلفوا فذهبوا الى ان السبب مطلق شهر ربيع  
 حتى استوى الايام والليالي وذهبوا الى ان السبب مطلق شهر ربيع  
 الايام دون الليالي وغيره الخلف نظر فيمن افاق اول ليلة من شهر  
 ربيع قبل ان يصب ويصلي شهر ربيع وهو محمول ثم افاق فاعلى قول المشافق  
 يلغى القضاء وعلى قول العصر غيره لا يلزم وصح في شرح المفتي اذا  
 علمت هذا ظهر ان على المصنف من الموقوفة اذا ما ذكره في الشرح من  
 تفيدك لمن بقوله شهر ربيع صالح للصوم ربيع صالح للصوم يوم  
 ان با تفاق وليس كذلك وكل يوم منه سبب لاداءه لوجوبه اذ ذلك  
 اليوم لان الصوم عبادة متفرقة كتفرقة الصلوات في الاوقات بل  
 لتخال زمان لا يصلح للصوم وهو الليل هو الصوم رمضان فرضه او  
 قضاء على من اجتمع في الاسماء اذ هو شبه الخطاب بفروع الشريعة والعقل  
 التكليف بدونه والبلوغ ذل لا تكليف الا به والعلم بالوجوب من اسلم بدار  
 الحرب باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين مستورين او  
 عدل وقول الشافعي وعندهما لا تسترط العدالة ولا البلوغ والحريية

واذا ثبت للمصانفة بقول الواحد يتبعها في الثبوت ما يتعلق  
 بها كالطلاق المعلق والعتق والايمان وطول الاجال وغيرها  
 ضمنا وان كان شيء من ذلك لا يثبت بغير الواحد قصد او شرط  
 لحدوث الفطر اذ كان بالسماء لغة لفظ الشهادة الحاصلة من حرا وهو موثوق  
 بلا دعوى كعتق الامة وطلاق الزوج وفي كل شئ الذم للمؤلف مبرا  
 لغاضي خا على قيا سر قولنا في حنيفة ينبغي ان تسترط اذ دعوى في  
 هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق ا بعد عنده اهرج  
 فما ذكره من ان طريقا ثبات رمضان والعدان يدعي وكالة  
 معلقة بدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة  
 وينكر الدخول فتشهد الشهود بروية الهلال فيقبض عليه ويثبت  
 دخول الشهر ضمنا لعدوه دخوله للحكم انتهى انما يحتاج اليه على هذا  
 الامام واما على مذهبهما فلا حاجة الى هذا التكليف بقول الشهادة  
 به عندهما وان لم يتقدمها الدعوى والزم ان يكون بالسماء على قولين  
 جمع عظيم لرمضان والفطر ومقدار العلم العظيم من هذا الكلام في الاصح  
 من غير تقدير بعدد على المذهب دروا ذم العدد بشهادة فرد ولم  
 يروى لالفطر والسماء مصححة لا يحل الفطر روة الحسن عن الامام  
 وهو قول الثاني وميل عنه محمد فقال ثبت الفطر بحكم القاضي لا  
 بقول الواحد وفي غاية البيان وقول محمد اصح وفي المبسوط  
 ان سماعه قلت لمحمد كيف يفطرون بشهادة الواحد لا يفطرون

بني